التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وانعكاسه على الامن الوطني العراقي مع اشارة خاصة الى اقليم كردستان: دراسة للتحديات والفرص

https://doi.org/10.17656/jlps.10344

ا. د. سعد عبيد علوان السعيدي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

saadsaiedy@gmail.com

أ. م. بسمة خليل نامق الأوقاتي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

bassma.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الخلاصة

ان هذا التدافع بين القوى المتنافسة التي انتظمت على شكل محاور لها اهداف متعارضة ينعكس على سائر شؤون المنطقة وعلى اهداف ومصالح الدول فيها ومن بينها العراق , ومن بين اهم الجوانب التي ينعكس عليها تداعيات التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة هو الامن الوطني العراقي انطلاقا من اهميته الحيوية في الحفاظ على سيادة وكيان الدولة العراقية وحماية مصالح الدولة والشعب وتماسكه وضمان حاضره ومستقبله والدفاع عنها والتفاعل مع النشاطات الاقليمية والدولية المختلفة , وقد يكون اقليم كردستان بصفته جزء مهم من العراق له خصوصيته من اهم الاقليم التي تتأثر بهذا التنافس .

الكلمات المفتاحية:- التنافس الدولي والاقليمي , الشرق الاوسط , الامن الوطني العراقي , اقليم كردستان

International and Regional Competition in the Middle East and its Impact on Iraqi National Security, with Special Reference to the Kurdistan Region: A Study of Challenges and Opportunities

Prof. Dr. Saad Obaid Alwan Al-Saeedi
College of Political Science, University of Baghdad
saadsaiedy@gmail.com

Assistant Professor Basma Khalil Namiq Al-Awqati
College of Political Science - University of Baghdad
bassma.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Conclusion

This competition between competing forces, organized into axes with conflicting objectives, is reflected in all regional affairs and the goals and interests of countries within them, including Iraq. Among the most important aspects impacted by the repercussions of international and regional competition in the region is Iraqi national security, based on its vital importance in preserving the sovereignty and entity of the Iraqi state, protecting the interests and cohesion of the state and people, ensuring and defending their present and future, and interacting with various regional and international activities. The Kurdistan

Region, as an important part of Iraq with its own unique characteristics, may be one of the most important regions affected by this competition.
Keywords: International and regional competition, Middle East, Iraqi national security, Kurdistan Region

کێبڕکێی نێودەوڵەتی و هەرێمی لە ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست و کاریگەرییەکانی لەسەر ئاسایشی نیشتمانی عێراق، بە ئاماژەیەکی تایبەت بە هەرێمی کوردستان: لێکۆڵینەوەیەک لە ئاستەنگ و دەرفەتەکان

پرۆفیسۆر دکتۆر سەعد عوبەید ئەلوان ئەلسەعیدی
کۆلێژی زانستە سیاسییەکان، زانکۆی بەغدا
saadsaiedy@gmail.com
پرۆفیسۆری یاریدەدەر بەسما خەلیل نامیق الاوقاتی
کۆلێژی زانستە سیاسییەکان – زانکۆی بەغداد
bassma.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ئەنجام
ئەم کێبڕکێیەی نێوان هێزە کێبڕکێکارەکان، کە لە میحوەرەکاندا ڕێکخراون و ئامانجی دژبەیەکیان هەیە، لە هەموو کاروباری ناوچەیی و ئامانج و بەرژەوەندییەکانی وڵاتانی ناو خۆیاندا بە عێراقیشەوە ڕەنگ دەداتەوە. لە گرنگترین لایەنەکانی کاریگەری کاردانەوەی کێبڕکێی نێودەوڵەتی و ناوچەیی لە ناوچەکەدا، ئاسایشی نەتەوەیی عێراقە، کە لەسەر بنەمای گرنگییە ژیانییەکەی لە پاراستنی سەروەری و قەوارەی دەوڵەتی عێراق، پاراستنی بەرژەوەندی و یەکگرتوویی دەوڵەت و گەل، دەستەبەرکردن و بەرگریکردن لە ئێستا و داهاتوویان، هەروەها کارلێککردن لەگەڵ چالاکییە جۆراوجۆرەکانی ناوچەیی و نێودەوڵەتی. هەرێمی کوردستان، وەک بەشێکی گرنگی عێراق کە تایبەتمەندی تایبەتی خۆی هەیە، ڕەنگە یەکێک بێت لەو هەرێمە گرنگانەی کە ئەم کێبڕکێیە کاریگەری لەسەرە.
وشەی سەرەکی: کێبڕکێی نێودەوڵەتی و ناوچەیی، ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست، ئاسایشی نەتەوەیی عێراق، هەرێمی کوردستان

المقدمــة

تشهد منطقة الشرق الاوسط تنافس بين قوى دولية واقليمية كتعبير عن تنافس اوسع تعود بعض اسبابه الى منطلقات اقتصادية تتعلق بالهيمنة على الاسواق والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والطاقة بينما تعود اخرى الى منطلقات سياسية تتعلق بالنفوذ والهيمنة والتوسع والصراع , ومنطلقات امنية واستراتيجية تتصل بالتواجد العسكري او المعلومات الاستخبارية او مكافحة الارهاب ... الخ عبر توظيف مخرجات الاقتصاد والسياسة والامن والتكنولوجيا لدعم اهداف كبرى قد تصل الى درجة الهيمنة السياسية والعسكرية لبعض هذه القوى المتنافسة.

ان هذا التدافع بين القوى المتنافسة التي انتظمت على شكل محاور لها اهداف متعارضة ينعكس على سائر شؤون المنطقة وعلى اهداف ومصالح الدول فيها ومن بينها العراق , ومن بين اهم الجوانب التي ينعكس عليها تداعيات التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة هو الامن الوطني العراقي انطلاقا من اهميته الحيوية في الحفاظ على سيادة وكيان الدولة العراقية

وحماية مصالح الدولة والشعب وتماسكه وضمان حاضره ومستقبله والدفاع عنها والتفاعل مع النشاطات الاقليمية والدولية المختلفة , وقد يكون اقليم كردستان بصفته جزء مهم من العراق له خصوصيته من اهم الاقليم التي تتأثر بهذا التنافس .

اهمية البحث : بات امام صناع القرار العراقي منذ التغيير في عام ٢٠٠٣ وصولا الى التحولات الكبرى التي يشهدها الشرق الاوسط مهام مضاعفة للدفاع عن مصالح العراق وامنه الوطني وتجنيبه التداعيات التي يمكن ان تنجم عن هذا التنافس عبر تطوير بدائل وخيارات ترتقي الى مستوى التهديدات وتبتكر طرق للحفاظ على الامن الوطني بتكاليف مقبولة دون الانزلاق في اتون تنافس عنيف قد يتطور الى صراع شامل , ومنح عملية التفاهم والتنسيق الاستراتيجي بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان لتسوية نقاط الخلاف وتوظيف الفرص وامواجهة المخاطر الخارجية اهمية خاصة .

وهذه الدراسة تنطلق من فرضية معينة وتجيب عن مشكلة، اما المشكلة فتتمحور في سؤال مركزي قوامه : مشكلة البحث : ماهي طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ؟ وماهي انعكاساته على الامن الوطني العراقي؟

فرضية البحث : تركزت الفرضية في اجابة اولية عن هذه المشكلة وهي : ان منطقة الشرق الاوسط تشهد تنافس اقتصادي دولي واقليمي حاد ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الامن الوطني العراقي سلبا في حالات معينة وايجابا في حالات وظروف اخرى منذ عام ٢٠٠٣ .

منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تحليل المعلومات والوصول الى استنتاجات

هيكلية البحث : يتضمن البحث مقدمة وخمس محاور وخاتمة واستنتاجات وتوصيات , المحور الاول تطرق الى مفهوم التنافس في حين تطرق المحور الثاني الى الامن الوطني العراقي , وتطرق المحور الثالث الى اهم القوى الدولية والاقليمة المتنافسة في الشرق الاوسط , في حين تطرق المحور الرابع الى اليات انعكاس التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة على الامن الوطني العراقي , اما المحور الخامس فتطرق الى انعكاس التنافس الدولي والإقليمي على إقليم كوردستان

المحور الاول :مفهوم التنافس

يعد التنافس بشكل عام ظاهرة سلوكية تتسق مع الظواهر الاخرى في انها تحمل قدرا كبيرا من الجدل الذي يدور حول حدود تعريفها ومستوياتها والحدود التي تميزها عن غيرها من الظواهر المقاربة فضلا عن اسبابها ونظرياتها المتعددة لذلك فان التنافس كان ولا زال من اكثر المفاهيم اثارة للجدل للوصول الى تعريف شامل يمتاز بالدقة والوضوح لكنه لا يزال يعاني من غموض جزئي في تحديد سماته وتمييزه عن غيره من المفاهيم فضلا عن غموض بواعثه الحقيقية , ومن هنا فأن هذا يدعونا اكثر الى المساهمة في تتبع المفهوم عبر البحث اكثر في هذه التفاصيل

التنافس : ان مفردة التنافس في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي (نفس) والمصدر منه (نفسا) ومعناه منافسة فلان في الامر اي فاخره وتبارى معه , والمنافسة تعني المباراة والمسابقة في الشيء من غير ان يلحق الضرر فيه [١].

والتنافس في اللغة من اكثر المصطلحات الواضحة التي لا تقبل الخطأ او التداخل مع غيره من المصطلحات عكس التعريف الاصطلاحي الذي يتداخل مع غيره فهو يشير الى المعنى ذاته حيث هو حالة سباق بين طرفين او اكثر لتحقيق اكبر قدر من

[١] – معجم اللغة العربية , المعجم الوسيط , مكتبة الشروق , الطبعة الرابعة , القاهرة , ٢٠٠٤ , ص٩٤٠

المصالح او النتائج الايجابية وعلى كافة المستويات [١]. واتساقا مع هذا المعنى بالذات ذكر الله سبحانه التنافس في الكثير من المواضع في القرأن الكريم منها سورة المطففين حينما قال (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون) [٢].

اما اصطلاحا فهناك الكثير من التعريفات لمفهوم التنافس ومنها ان التنافس الدولي هو الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي التي قد تتضخم وتأخذ صورة صراع اذا لم يتم معالجتها , فالدول تسعى الى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد لا ينسجم مع مصالح دول اخرى مما قد يولد حالة من التنافس الذي يضيق او يتسع تبعا للظروف ليشمل التنافس على كافة المستويات الاقتصادية او السياسية والحضارية والامنية وغيرها .[٣] .

كما يعرف على انه موقف معين يكون فيه لكل الفاعلين علما مسبقا بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة على الاقل ليكون كل من الاطراف الفاعلة مضطرا لاتخاذ مواقف غير منسجمة مع المصالح المدركة للأطراف الاخرى [٤]. والتنافس كظاهرة دولية نشاط سلوكي يعبر عنه صناع القرار بين دولتين او اكثر لا تصل الى مرحلة الصراع لكنه يخرج عن نطاق التعاون الى حالة وسطية تستهدف التغلب على الاخرين في الحصول على مصلحة معينة تعد ضرورية للدول المتنافسة وهو بذلك يدخل في اطار العمليات المصاحبة للقرار السياسي الخارجي في مرحلة اعداد القرار تحديدا [٥]

والتنافس كظاهرة سلوكية يتسق مع الظواهر الاخرى في انه يحمل قدرا كبيرا من الجدل الذي يدور حول حدود تعريفه ومستوياته والحدود التي تميزه عن غيره من المفاهيم المقاربة فضلا عن اسبابه ونظرياته .

ولعل صلاحية المفهوم للدلالة والتعبير عن معان كثيرة هي السبب في هذه الاجتهادات , اذ يستعير المختصون في الكثير من العلوم مفهوم التنافس للدلالة على نشاطات وسلوكيات معينة في اختصاصهم , فمثلا في الاقتصاد يهتم التنافس بجوانب كبيرة كالتنافسية الحرة والتنافسية السعرية والتجارية وكل انشطة الاقتصاد الاخرى [٦], وهكذا نجد المفهوم يوظف في كافة العلوم والاختصاصات الاخرى كعلم الاجتماع الذي يرى فيه تسابق الافراد والجماعات للحصول على شيء او تحقيق هدف ما لا يمكن لكل الاطراف الحصول عليه او تحقيقه بشكل تام [٧] والادارة وعلم الاستراتيجية وغيرها للإشارة الى معنى محدد .

المحور الثاني : الامن الوطني العراقي .

---

[١] – معجم مقاييس اللغة , احمد بن فارس الرازي , تحقيق عبد السلام محمد هارون , دار الفكر للطباعة والنشر , الجزء الخامس , بيروت , ١٩٧٩ , ص٤٦١

[٢] – القران الكريم , سورة المطففين , الاية ٢٦ .

[٣] – عبدالله فلاح , التنافس في اسيا الوسطى رسالة ماجستير , كلية الاداب والعلوم , جامعة الشرق الاوسط , عمان , ٢٠١١ , ص ٤

[٤] – منير محمد البدوي , مفهوم الصراع , دراسة في الاصول النظرية للاسباب والانواع , مجلة دراسات مستقبلية , العدد ٣ , بيروت , ١٩٩٣ , ص ٣٦

[٥] – اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي , معجم مصطلحات عصر العولمة , الطبعة الاولى , الدار الثقافية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠٠٤ , ص ١٥٠

[٦] – زعدار احمد , المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية , الطبعة الاولى , المكتبة الاردنية الهاشمية , عمان , ٢٠١١ , ص ١٢

[٧] – حيدر عبد الجبار , التنافس الايراني التركي واثره على دول الاقليم , الطبعة الاولى , بغداد , ٢٠١٧ , ص ٢٧

تم النظر الى مفهوم الامن الوطني ولمدة طويلة من الزمن على ان عملية حماية حدود الدول او الكيانات المختلفة من اي اعتداء خارجي ثم تطور المفهوم ليشمل لاحقا حماية المصالح الخارجية للدولة الا ان هذه الحقيقة التاريخية الطويلة التي سميت بالتقليدية كان الامن يتسم بسمتين اساسيتين هما ان محتكر من قبل الدولة فقط بمعنى ان الامن هو امن اركان الدولة ووحدة التحليل والاهتمام في مؤسسات الدولة السيادية والدولة هي التي تحتكر وسائل الحماية الضرورية لتحقيق الامن .

اما السمة الثانية فهي ارتباط الامن بالجوانب العسكرية والسياسية بالدرجة الاساس , غير ان عوامل التغيير المتعاقبة التي شهدها النظام الدولي والمجتمعات البشرية بشكل عام افرزت انواع مختلفة من التهديدات التي تواجه الامن ساهمت في اضفاء سمة الشمولية والتعقيد عليه , وبكل الاحوال مفهوم الامن غير متفق عليه تماما كونه مفهوم نسبي يخضع لاعادة التقييم والادراك والتعريف المستمرين ويواجه تهديدات مختلفة ومتحركة باستمرار مباشر وغير مباشر تختلف بأبعادها وتوقيتاتها تتعلق بالفرد والدولة والنظام الاقليمي والدولي [١]

والامن يعني الطمأنينة والسلامه وهو ضد الخوف وهو الوثوق والعهد والحماية وحالة مرادفة للاستقرار كما انه تدابير يتبعها مجتمع معين من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية القدرات بشكل يحمي المصالح القائمة وهذا المعنى يذهب الى الدفاع عن فكرة البقاء ضد الاخطار الخارجية والداخلية المختلفة التي تهدد بقاء الامة او مصالحها في الحاضر والمستقبل [٢]

والامن بالاضافة الى انه حالة مادية يمكن قياسها من جهة الا انها بنفس الوقت حالة من الاحساس والشعور مرتبط بالادراك الذاتي المتولد عن الشعور بالتحرر من الخوف وعدم اليقين وقد تطور مفهوم الامن بشكل كبير عبر انتقاله من المعنى الضيق المرتبط بأمن الدولة العسكري والسياسي الى المعنى الواسع الذي ارتبط اكثر بالجوانب المختلفة (الاجتماعية , الثقافية , السياسية, البيئية التنموية الخ) فضلا عن ارتباطه بالفرد اكثر من السابق ضمن ما بات يعرف بالامن الانساني واختلف المهتمون بالامن الوطني في تعريفهم له واقتصر بعضهم على محاولة تحديد مفهوم له وليس تعريفه , بينما حاول اخر وضع تعريف جامع مانع .

والثابت ان كل التعريفات والمفاهيم تأثرت بدرجة او بأخرى بشخصية قائلها , وجهة تخصصه الوظيفي وانتمائه الوطني والمناسبة التي استدعته لتحديد التعريف او المفهوم . وتؤكد الاختلاف للتعاريف والمفاهيم ان الامن الوطني متغير بتغير العصر والظروف المحيطة به ووسائل تحقيق الامن الذي يتحدد من خلالها ابعاد التعريف والمفهوم , ومن جهة فأن تعريفات الامن الوطني قد تشمل كل ابعاده او تقتصر على بعض منها واحيانا تكون قاصرة على بعد واحد فقط , ومرجع ذلك الى الاولويات والاهداف الامنية التي يرجع الباحثون وخبراء الامن الوطني الوصول اليها من خلال تعريفهم للمفهوم [٣]

ظهر مصطلح الامن الوطني مع بداية الدولة القومية في اوربا في العصر الحديث اي بعد بداية عصر اعمال العقل والنهضة الحديثة ويعد هذا المصطلح من مصطلحات السياسة الحديثة التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصرها واثبات قوانينها , حيث ما زالت تتغير ويضاف لها تعريفات وعناصر ويتسع مفهومها او يضيق بظهور حالات جديدة

[١] – سليمان عباله الحربي : مفهوم الامن دراسة نظرية في المفاهيم والاطر , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد ١٩ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , لبنان , ٢٠٠٨ ص ٩

[٢] – رواء زكي الطويل , الامن الدولي والاستراتيجية , التغيير والاصلاح , دار اسامة للنشر والتوزيع , ٢٠١٢ , ص ١٩٤

[٣] – عادل عبد الحمزة , الامن القومي والامن الانساني , مجلة العلوم السياسية , العدد ٥١ , كلية العلوم السياسية – بغداد , ٢٠١٦ , ص٣٣٥

استخدم مصطلح الامن الوطني بشكل رسمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ عندما انشأ الامريكيون هيئة رسمية سميت مجلس الامن الوطني الامريكي والذي ارتبط به بحث كل الامور والاحداث التي تمس كيان الامة الامريكية وتهديداتها وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الامنية الخطوة الاولى لاهتمام السياسين من صانعي القرار السياسي بالامن الوطني باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية [١]

وبكل الاحوال يبقى هذا المفهوم عصيا على الصياغة الدقيقة يكتنفه الغموض لدى تعريفه لكنه بالغ الدلاله لان غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير.

والصيغة المفاهيمية المقترحة للامن الوطني تفيد ان الامن الوطني هو جملة المباديء والقيم النظرية والاهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة اركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجاتها وظمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الاخطار القائمة [٢].

وفي هذا السياق يأتي فهمنا للامن الوطني (المعنى الواسع للامن) حيث يعد الامن الوطني الاطار الاوسع والاهم في مجال الامن بمعنى اننا نتصور الامن الوطني على النحو الذي يعني قدرة الدولة واجهزتها على حماية اراضيها ومصالحها وعقائدها واقتصادها وكافة اطر المجتمع من اي تهديدات خارجية او داخلية والعمل على تطوير ألية حل المشاكل عبر استراتيجية متوازنة تعتمد التخطيط وتمنع الاستقطاب وتوحد الكلمة وتصنع الولاء وتعزز الانتماء وترصن من وسائل ومحركات الامن المجتمعي الشامل .

ان التهديدات التي باتت تواجه الامن الوطني من البيئة الخارجية تقابلها تهديدات وتحديات اخطر واهم نابعة من البيئة الداخلية وهذه المخاطر الداخلية هي الجذور الحقيقية للامن الوطني والتي غالبا يتعذر حلها او مواجهتها عبر القوة العسكرية او السمعة والهيبة والسيادة بقدر تلعقها بمنظومة المساواة والعدالة والتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والحريات العامة واعادة النظر بالمقاربة الامنية الوطنية من خلال التركيز على الامن الانساني والفردي بسماته المختلفة اكثر من التركيز على الامن المادي [٣], وعبر هذه المقاربة يتم الارتقاء بالامن الوطني الى مستويات استراتيجية تضع في حساباتها غير التقليدية كافة العوامل المؤكدة والمحتملة المادية وغير المادية المؤثرة بمنظومة الامن الوطني وتعمل على مواجهة محدداتها وتعزيز فرصها .

عند الحديث عن الامن الوطني العراقي لابد من وقفة على واقع البلد وتكوينه الاجتماعي والديني والقومي والعرقي فالعراق خليط متجانس من القوميات العربية والكردية والتركمانية وغيرها ومجموعة من الاديان السماوية كالاسلام والمسيحية والصابئة وغيرها . ان هذا التركيب الاجتماعي الديني والقومي والطائفي له تأثيرات كبيرة على استراتيجية الامن الوطني العراقي بالذات , حيث ينتج عنه الكثير من المعوقات والثغرات الامنية وذلك للارتباطات الخارجية من دور كبير او الولاءات لدول الجوار من خلال ماتقدمه هذه الدول من دعم لاطراف سياسية وقومية وطائفية معينة مما يضعف قدرات الدولة الدفاعية وقدرتها على المبادرة , ان تخطيط

[١] – فايز الدويري , الامن الوطني , ط١ , الاردن , دار وائل للنشر والتوزيع , ٢٠١٣ , ص ٦٦

[٢] – علي عباس مراد , مشكلات الامن القومي نموذج تحليل مقترح , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الامارات , ٢٠٠٥ ,ص٣٥

[٣] – هايل عبد المولى . الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد , الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر والتوزيع . الاردن , ٢٠١٢ , ص ٦٧

الدولة الشامل ووضع الاستراتيجية الامنية اي الخطوات والاجراءات وكيفية تطبيقها على ارض الواقع يتطلب تصورات عامة ودقيقة عن واقع الدولة ومجتمعها و زيادة عدد وكفاءة الاجهزة الامنية والاستخبارية والخدمية على وجه الخصوص .

وبالاضافة الى تهديدات البيئة الداخلية للامن الوطني العراقي فهناك مهددات خارجية لا تقل عنها خطورة من بين اهمها ما يتعلق بالبيئة الاقليمية وتناقضاتها وتعقد متغيراتها متمثلة بعدم الاستقرار في العلاقات الخارجية والشد والصراع الطائفي وتنافس وتناقض المصالح بين قواها الاساسية وتعمق سياسة المحاور وتعقد ازماتها وكثرة الحروب والصراعات المسلحة وانتشار الارهاب فضلا عن دور خطر اسرائيل على الامن الوطني العراقي .

وما يعقد من هذه التهديدات الاقليمية هو تضافرها تارة وتنافرها تارة اخرى مع السياسات والمصالح الدولية لا سيما منها المتعلقة بالشرق الاوسط . حيث جلبت سياسات المحاور وتقاطع المصالح وتقاربها وبالعكس مخاطر غير مسبوقة على الامن الوطني العراقي لا سيما بعد مواجهة العراق لخيارات صعبة تتعلق بطريقة التفاعل مع هذه التطورات ومن بين اهمها على سبيل المثال تداعيات البرنامج النووي الايراني وسياساتها الاقليمية وموقف الولايات المتحدة وبعض حلفائها الدوليين والاقليميين من ايران وما تبعها من سياسات امريكية واوربية تتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي باتت اليوم تشكل تحديا للعراق بقدر مهم جدا , ومن هنا لابد للعراق من تطوير سياسات واجراءات سليمة وواقعية للتعامل مع هكذا ملف شائع يحقق للبلد افضل ارباح ممكنة او على الاقل يقلل الخسائر الى اقل قدر ممكن لحماية الامن الوطني العراقي من الاثار الجانبية للمواجهة الاقتصادية والمالية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وايران ومؤيديها من جهة اخرى .

المطلب الثاني : مؤسسات الامن الوطني العراقي

تتنوع وتختلف المؤسسات المساهمة في ضمان الامن الوطني العراقي، بحكم وجود تداخل بين سياسة الامن الوطني وغيرها من السياسات باعتبار انها جميعاً تندرج تحت عنوان "السياسة العامة" للدولة[١]، إذ توجد مجموعة من الهياكل والمؤسسات المكلفة بضمان الأمن الوطني، ولكي تكون مهام ضمان وصيانة الأمن الوطني أكثر فاعلية وتفصيل فأنها تتطلب بالإضافة إلى دور المؤسسات الرسمية المؤثرة في صياغتها دور المؤسسات والجهات غير الرسمية وبالأخص المؤسسات الفكرية والأكاديمية[٢]، إذ تحتاج عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني الى مؤسسات تقود هذه العملية وتشرف عليها، ومؤسسات أخرى تنفذ الاستراتيجيات والسياسات وتعمل على تقييم اسلوبها في التنفيذ [٣]، وتعد المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات التي تلعب دوراً في صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدول، وبدون الفكر السياسي والاستراتيجي الأمني لا يمكن فهم طبيعة البيئة الاستراتيجية واستيعاب تعقيداتها والتعامل معها[٤]، ولعل ابرز المؤسسات التي تساهم في مهمة ضمان الامن الوطني العراقي هي المؤسسات الأمنية والمؤسسات العسكرية التي تعد النواة الصلبة وخط الدفاع الاخير عن الامن الوطني وكما يلي:

---

(1) Elke krahman, private security companies and the state monopoly on violence: A case of Norm change, the peace Resarch, No. (88), germany, 2009, p.p. 10- 13.

[٢] فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، مكتبة مدبولي، القاهرة ,٢٠١٢، ص ١٣٠.

[٣] احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٥٣)، ٢٠١١، ص٧١- ٧٢.

[٤] فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، ط١، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٦٨.

أولا: المؤسسات الأمنية

تقوم المؤسسات الأمنية بواجباتها الامنية للحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال مؤسسات عديد وكل منها مهام محددة برسم وصناعة سياسات الأمن الوطني كوزارة الداخلية ومستشارية الامن الوطني والمخابرات[١]، وفق التقسيم الآتي:

١. وزارة الداخلية

تعد وزارة الداخلية العراقية واحدة من الوزارات السيادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسبب طبيعة المهام الملقاة على عاتقها بوصفها الجهة الأولى المسؤولة عن صيانة وحفظ الأمن الداخلي للدولة العراقية، ونظراً لخصوصية الوضع الامني العراقي وتفشي ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، فقد أخذت هذه الوزارة التي أعيد هيكلتها بعد عام ٢٠٠٣ أبعاداً غاية في الاهمية لم تقتصر على تنفيذ سياسة الامن الوطني وتحقيق الاستقرار الداخلي فحسب، بل أمتدت لتأخذ أبعاداً تخطيطية مهمة لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة السياسات العامة للدفاع والاشتراك في وضع الخطط الاستراتيجية لمواجهة الارهاب الذي أستشرى في الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣[٢] وتتكون وزارة الداخلية من عدد من القيادات والمديريات الأمنية من أهمها:

أ. وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي

يمارس مقر الوكالة القيادة والسيطرة على جميع المفاصل عن طريق غرفة عمليات تتيسر فيها كل المستلزمات المطلوبة وعلى المستويات كافة

ب-وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

تعد واحدة من أهم الأجهزة الامنية التابعة الى وزارة الداخلية والتي أخذت على عاتقها منذ بداية تشكيلها عام ٢٠٠٣ مكافحة التنظيمات الارهابية وعصابات الجريمة والجهات الداعمة والممولة لها عن طريق جمع وتحليل المعلومات الخاصة بنشاطاتها وإصدار الأوامر اللازمة بحقها وفق القانون[٣][١].

ج. قيادة قوات الشرطة الاتحادية

تشكلت نواة الشرطة الاتحادية في عام ٢٠٠٤، وكانت عبارة عن فرقتين منفصلتين الاولى تابعة لمكتب المستشار الامني لوزارة الداخلية، وسمت هذه القوة (مغاوير الداخلية) والثانية تابعة لمديرية العمليات، وتسمى (قوات حفظ النظام) ثم جمعت هذه القوتان تحت قيادة واحدة سميت (قيادة القوات الخاصة) ولاحقاً تم تعديل اسمها الى (قيادة الشرطة الوطنية), ان انشاء هذه القوة كان لسد الفراغ الامني والحاجة في ذلك الوقت الى قوات نوعية لمواجهة الموجات الارهابية المتتالية وفي نهاية عام ٢٠٠٧ وضعت استراتيجية جديدة لمستقبل هذه القوات لاستيعاب مرحلة جديدة من الصراع مع الارهاب[٤].

---

[١] علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط١ , بغداد، ٢٠١٠، ص٣٠١.

[٢] **هاني عاشور**: مؤسسات الجيش والامن العراقية الجديدة، مقال منشور، المكتبة الالكترونية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٦/٣ على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles

[٣] ينظر صفحة وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=108

[٤] ينظر الوقائع العراقية , قانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ , العدد ٤٢٠٣ , وكذلك صفحة الشرطة الاتحادية موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx

2. مستشارية الأمن الوطني وجهاز الامن الوطني

اعتماداً على الاطر الدستورية تم انشاء مستشارية الامن الوطني العراقي لتكون المؤسسة التي تسعى من خلال مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء، ليكون المؤسسة المدنية التي تضع سياسات الأمن الوطني، بما يحقق الدفاع الشامل بمفهومه الجديد، ليشمل كل القطاعات، مثل: الأمن والجيش والأمن الداخلي والخارجي والغذائي والصحي والتعليمي من خلال دراسة التحديات وكيفية مواجهتها واصدرا القرارات[١]. في حين يتولى جهاز الامن الوطني مهام امنية تنفيذية اخرى ضمن اختصاصه المتعلق بمواجهة انواع معينة من التهديدات الداخلية .

3. جهاز المخابرات الوطني العراقي

بعد ان كان جهاز مخابرات العراقي ومديرية المخابرات العامة مؤسستين منفصلتين صدر قانون رقم (٨٣) في ١٩٧٩ حدد مفهوم الدائرة الامنية برئاسة جهاز المخابرات، ومديرية الامن العام، مديرية الاستخبارات العسكرية لتتكامل في مهامها[٢] ثم اعيد العمل بجهاز المخابرات الوطني العراقي عام ٢٠٠٤، حيث يعد من اهم الاجهزة الحكومية المعنية بحفظ أمن الدولة داخليا وخارجيا ، كونه يمثل نظام معلومات الدولة وعقلها، ويحافظ على أمنها الاختراق الامني الداخلي أو الخارجي، وان وظيفة جهاز المخابرات هي مزاوجة بين كونه جهة تنفيذية تتمتع بأعلى درجات الاستقلال في تنفيذ مهامها وبين كونها جهة استشارية تقدم لصناع القرار الاستشارة حول السبل الانسب لحفظ سياسة الامن الوطني وتترك تقدير تقييم الخيارات والاخذ بها الى متخذي القرار[٣]،

ثانيا: المؤسسات العسكرية

مارس المؤسسة العسكرية المهام المقررة لها دستورياً، والمحددة بحفظ كيان الدولة وسيادتها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتُعد المؤسسة العسكرية من أكثر مؤسسات الدولة تنظيماً واستمراراً، فهي الاطار الذي تتكون فيه وعن طريقه ومن خلاله قدرة الدولة وادارتها على خوض الحروب أو مواجهتها[٤]، وتتكون المؤسسة العسكرية العراقية من:

١. وزارة الدفاع

تقع على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البلاد وحماية الشعب، ومصالحه من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات الحكومية الاخرى، تأسست عام ١٩٢١، وتم حلها عام ٢٠٠٣ بموجب أمر سلطة الائتلاف الموقتة رقم(٢)، وتم رسمياً اعادة تأسيسها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦١) من ٢٢ شباط عام ٢٠٠٤، وتمارس الوزارة مهامها من خلال القوات المسلحة التي تعد القوة النظامية العراقية.

2. استخبارات الدفاع

---

[١] عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد (٣٢) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١١٤.

[٢] الوقائع العراقية، العدد ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ وكذلك ينظر بشير الوندي، جهاز المخابرات العراقي , مطبعة الدار العلمية , بغداد , ١٩٩٨ص٦٠.

[٣] الوقائع العراقية، العدد (٣٩٨٣)، ٦/ ١/ ٢٠٠٤، ص٢٦.

[٤] محمد طه بدوي، النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٩١م، ص ٢١٨.

هو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختص بجمع المعلومات ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم ارسالها للجهات المناسبة في الوقت المناسب لتجميعها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لحماية الدولة من التهديدات، كما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي تتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة ومتطلبات الدولة العراقية الحديثة، تأسس هذا الجهاز ليستجيب لمهمة وطنية حددها الدستور في المادة (٩) منه[١].

3. جهاز مكافحة الإرهاب

هو جهاز (شبه وزارة) يتمتع بالشخصية القانونية المعنوية المستقلة عن وزارة الدفاع والداخلية اعتباراً من ١٣ آب ٢٠١٦ ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالقائد العام للقوات المسلحة، هو هيئة عسكرية استخباراتية يعمل باستقلالية عالية وصلاحيات واسعة يتكون من فرق عدة أهمها "الفرقة الذهبية" التي كانت البداية الحقيقية للجهار عام ٢٠٠٥ بعد دمج الكتائب التي مثلت نوات قوات المهام الخاصة التي تشكلت منها قوات مكافحة الارهاب والتي تلقت تدريبها في الاردن ثم توسع وتمت تسميتها بجهاز مكافحة الإرهاب (ISOF Iraqi Special Operations forces) كما يشمل الجهاز افواجاً عديدة فرعية تنتشر في المحافظات [٢]. تم تصنيفه على انه جهاز امني استخباري في قانون مكافحة الارهاب رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ رغم ان اغلب عملياته المسلحة تقترب من الصفة العسكرية , ويتضمن عدة تشكيلات ومديريات ورئيسه بمرتبه وزير .

4. هيئة الحشد الشعبي

هيئة الحشد الشعبي هي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وتتولى القيادة والسيطرة والتنظيم للحشد الشعبي التي تشكلت بعد دعوة المرجعية المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) بعد سقوط مدينة الموصل وبعض مناطق في محافظات العراق يوم ٢٠١٤/٦/١٣ من القادرين على حمل السلاح الى التطوع في الحرب ضد الارهاب، مارس الحشد الشعبي منذ حزيران ٢٠١٤ دوراً مهماً في استعادة الكثير من مناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش إذ كان لجهود قوات الحشد الشعبي دفعة استراتيجية ومعنوية للقوات المسلحة [٣].

٥- قوات البيشمركة :

حيث تمثل قوات البيشمركة قوة منظمة وكبيرة ومسلحة باسلحة ثقيلة تتولى مهمة حماية امن اقليم كردستان كما ساهمت بشكل كبير في مهمة طرد تنظيم داعش الارهابي من العراق , ومن حيث التشكيلات والتنظيم الاداري تشبه الجيش العراقي .

ثالثاً: المؤسسات الاخرى

انطلاقاً من توسع مفهوم الأمن الوطني وتداخل ابعاده وتعدد العوامل المؤثرة به فان طبيعة الفاعلين المؤثرين في تحقيقه تغيرت هي الأخرى، وعلية فقد أصبحت مشاركة مؤسسات كانت في السابق لا علاقة لها في الأمن الوطني بشكل مباشر امراً اعتيادياً

[١] دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، ص١٢ – ١٣.

[٢] علي اغوان، قصة جهاز مكافحة الارهاب في العراق، مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد ,اذار ٢٠١٨، ص١٢٦.

[٣] علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي، دراسة في الدور والصياغات الأمنية، في مجموعة باحثين الحشد الشعبي الرهان الاخير، ط١، مركزبلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥، ص٨٨.

وضرورياً ومنها المؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والبيئية والصحية والرياضية وغيرها[١]، إذ أن الامن الوطني لا يمكن تعزيزه في اطار عجز المؤسسات الاقتصادية[٢]، ودور الأمن الصحي والبيئي فضلاً عن دور المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية وغيرها[٣].

المحور الثالث : اهم القوى الدولية والاقليمية المتنافسة في المنطقة .

تمتاز منطقة الشرق الاوسط بأعتبارها واحدة من بين اكثر مناطق العالم اهمية وحيوية لما تمثله من مخزن عالمي للثروات الطبيعية وموقع استراتيجي عالمي وقدرات بشرية مهمة وصراعات وقضايا ممتدة يمكن ان تؤدي دورا اساسيا في ترتيب صعود او تراجع القوى الدولية والاقليمية على سلم القوى الكبرى , بوجود العديد من الفاعلين الاقليميين والدوليين الراغبين بالحفاظ على مصالحهم الاساسية في العالم او في منطقة الشرق الاوسط عبر التحكم قدر الامكان بمفاصل القوة والنفوذ في هذه المنطقة .

ومن بين اهم القوى الدولية والاقليمية المتنافسة في منطقة الشرق الاوسط مع الاخذ بالاعتبار الفارق من حيث القوة والتأثير والاهتمام هي الاتي :

المطلب الاول : القوى الدولية .

اولا : الولايات المتحدة الامريكية .

تعد الولايات المتحدة الامريكية بصفتها القوة العظمى واحدة من بين اهم القوى التي تمتلك نفوذ ومصالح في منطقة الشرق الاوسط , وقد اولت اهمية كبرى لهذه المنطقة تاريخيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١ , حيث حلت الولايات المتحدة كقوة دولية مسيطرة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام عبر توظيف مواردها العسكرية والاقتصادية والسياسية المتاحة لفرض هيمنتها على المنطقة .

ان الاهمية الكبرى التي اولتها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الاوسط تستند الى جانبين اساسيين الاول يتعلق بالمصالح الامريكية المتركزة في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص والثاني يتعلق بالدور الوظيفي لمنطقة الشرق الاوسط في اطار الاستراتيجية الامريكية العالمية بأعتباره نافذة انفتاح نحو العالم .

وتتركز المصالح الامريكية بشكل عام في منطقة الشرق الاوسط في جملة نقاط مركزية تدفع الولايات المتحدة لتكون واحدة من بين اهم القوى الدولية المتنافسة فيها من بين اهمها الاتي :

١- ادارة شؤون الطاقة العالمية . من المعروف ان منطقة الشرق الاوسط لا سيما منطقة الخليج العربي منها تعد اهم منطقة على مستوى العالم في مجال الطاقة سواء في مجال الاحتياطيات او الانتاج والتصدير والاستثمارات او في مجال المشاريع المستقبلية المتعلق بأمن الطاقة العالمي, وقد كانت حاجة الولايات المتحدة لمصادر الطاقة عامل تأثير استراتيجي بخصوص

(١) رعد الحمداني، (معضلة الأمن الوطني العراقي)، المستقبل العربي ، العدد ٣٧١ , , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ,٢٠١٠ ص ٨٧.

(٢) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(٣) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣، كلية التربية ابن رشد، بغداد، ٢٠١٢، ص٧٠ .

السياسة الخارجية الامريكية المتعلقة بالشرق الاوسط منذ بداية اهتمامها بالمنطقة الى الدرجة التي باتت فيها الطاقة ثابت في اي استراتيجية امريكية خاصة بهذه المنطقة [١] .

وعلى الرغم من تعاظم احتياطيات الولايات المتحدة وقدرتها على الانتاج في العديد من انواع الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي وتنويع مصادر الاستيراد من خارج منطقة الشرق الاوسط الى الدرجة التي باتت فيها لا تحتاج الى شراء النفط من الشرق الاوسط بل تسعى عوضا عن ذلك الى ايجاد وجهات جديدة لتصدير فوائض الطاقة المحلية , الا انها لا زالت غير مستعدة للتخفيف من مستوى اهتمامها بالاستمرار بالهيمنة على شؤون الطاقة في هذه المنطقة ويعود السبب الاساس الى رغبتها بالاحتفاظ على هيمنتها المستمرة على شؤون الطاقة العالمية من خلال التحكم او النفوذ في مجال الطاقة الشرق اوسطية من حيث سياسات الانتاج والاستثمار والتصدير والتعاقد والتسعير والخطط المستقبلية والتحالفات والشراكات ... الخ بالشكل الذي يجعل من الولايات المتحدة ضامن عالمي لشؤون الطاقة بالنسبة للحلفاء او الخصوم والمنافسين على حد سواء ما يمنحها قدرة استثنائية وفائقة في مجال الهيمنة العالمية.

٢- **مواجهة الارهاب** . بات الارهاب الشغل الشاغل لسياسات الامن والدفاع والسياسات الخارجية لكافة الدول لا سيما الكبرى منها وفي مقدمتها الولايات المتحدة , حيث اصبح قيد على صناع القرارات وسياساتهم الخارجية لا يمكن تجاهله وهو ما يحدث فعلا في اطار السياسة الخارجية الامريكية التي باتت تمنح مهمة مواجهة الارهاب اهمية استثنائية ضمن اجراءاتها على المستوى العالمي , وتأتي منطقة الشرق الاوسط في مقدمة مناطق العالم التي تهتم بها الولايات المتحدة في اطار سياساتها العالمية المتعلقة بمواجهة الارهاب .

ومن هنا كثفت الولايات المتحدة من جهودها واجرائاتها المتعلقة بوضع الخطط الكفيلة بدحر الارهاب عبر خياراتها المتاحة ومن بين اهمها التواجد العسكري المباشر كالتواجد في الخليج وسوريا والعراق والممرات المائية الشرق اوسطية , او عبر زيادة الاعتماد على حلفائها المحليين على الاقل على مستوى التعاون الاستخباري والمالي والدبلوماسي [٢] .

ومن خلال استراتيجيتها المتعلقة بمواجهة الارهاب لا تزال الولايات المتحدة قادرة على جني المكاسب الاستراتيجية على المستوى العالمي ومن بين اهمها : استمرار الولايات المتحدة بتقديم نفسها على انها ضامن استراتيجي لأمن حلفائها بل للحضارة الغربية بشكل عام الامر الذي يجعل استمرار تبعية حلفائها لها مسألة مضمونة , كما انها تقطع الطريق على القوى الاخرى ومن بينها روسيا وايران للتفرد بحل واحدة من اهم واخطر قضايا العالم على طريقتها بما تحمل معها من تبعات اخلاقية ومضامين سياسية وأمنية استراتيجية . اضافة الى ضمان استمرار تحكم الولايات المتحدة بشؤون هذه المنطقة من خلال التحكم بأوراق التأثير الاساسية فيها .الخ .

وهكذا فقد نجحت الولايات المتحدة بدرجات مهمة في توظيف موضوع مكافحة الارهاب العالمي عبر ما تدعية بمركز الارهاب في العالم الكائن في الشرق الاوسط بفرض رؤيتها والهيمنة على المنطقة ومواجهة منافسيها وعرقلة حركتهم السياسية الخارجية

[١] – جون مير شايمر , مأساة سياسة توازن القوى العظمى , ترجمة مصطفى محمد قاسم , النشر العلمي والمطابع , جامعة الملك سعود , الرياض , ٢٠١٢ , ص ٦٨

[٢] – محمد السيد عرفة , تجفيف مصادر تمويل الارهاب , جامعة نايف للعلوم الامنية , ط١ , الرياض , ٢٠٠٩ , ص ٢٦

بدرجات متفاوتة . بنفس الوقت الذي ارتهنت فيه سياساتها الخارجية واستراتيجيتها العالمية باسقاطات ورواسب تاريخية تتعلق بكيفية مواجهة الارهاب العالمي .

٣- حماية امن اسرائيل . تعد مهمة حماية امن اسرائيل الركيزة الاساسية في السياسة الخارجية الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط , وقد اصبح هذا الامر ثابتا في اطار عملية صنع القرار السياسي الخارجي الامريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ولا يتعلق هذا الثابت في السياسة الخارجية الامريكية بتأمين مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط فقط بل وكذلك بما تمتلكه المؤسسات اليهودية من قوة تأثير على نمط الحياة في الولايات المتحدة بشكل عام بما فيها الحياة الاقتصادية والسياسية فضلا عن التحكم بمؤسسات انتاج الفكر والقيم والدعاية وصنع الراي العام وغيرها [١] .

ومن هنا فقد باتت السمة الاساسية التي تميز السياسة الخارجية الامريكية ومواقفها حيال منطقة الشرق الاوسط وقضاياه وانظمته السياسية وقواه الفاعلة وسياسة اللاعبين الاساسيين حياله هي مدى تطابقها او تباعدها من المواقف الامريكية من اسرائيل وامنها ومصالحها الاستراتيجية.

٤ - الحفاظ على الهيبة والسمعة كقوة عالمية قائدة . (من خلال منع وقوع هذه المنطقة والمناطق المتداخلة معها كمنطقة القرن الافريقي ووسط اسيا وجنوب اسيا وغيرها تحت هيمنة ونفوذ القوى المنافسة الدولية مثل روسيا والصين او الاقليمية مثل ايران وتركيا وغيرها والاستمرار بالتحكم بالخطوط العامة المتعلقة بأدارة هذه المنطقة وما تمثله من ثقل في مهمة الولايات المتحدة للاحتفاظ بهيمنتها العالمية)

ثانيا : روسيا الاتحادية . على الرغم من ان روسيا الاتحادية تعد لاعبا دوليا اساسيا في منطقة الشرق الاوسط منذ فترة الاتحاد السوفيتي حينما كان لها موقف خاص حيال قضايا المنطقة قائم على اساس مصالح ثابتة الى ان تلاشت هذه المواقف بعد تفككه , الا ان الحضور القوي والبارز كقوة دولية منافسة بشكل واضح لروسيا الاتحادية بدا يتصاعد مع وصول فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا منذ عام ٢٠٠٠ .وقد كانت الثورات والازمات العربية التي عرفت بالربيع العربي المناسبة الحاسمة التي اعادت الدور الروسي الى المنطقة كقوة دولية لها القدرة على منافسة الولايات المتحدة وفرض رؤيتها الخاصة على الاقل في بعض قضايا المنطقة الاساسية كالقضية السورية (على الرغم من تراجع دورها نسبيا بعد اسقاط نظام بشار الاسد) والبرنامج النووي الايراني والتعاون مع تركيا والتسلح والطاقة والملف الكردي وغيرها من القضايا .

وقد دعمت روسيا موقفها ورغبتها بتأدية دور قيادي ومنافس للولايات المتحدة والقوى الاخرى عبر شبكة تحالفات مميزة وشراكات مع بعض دول المنطقة ومن بينها ايران وتركيا ومصر بل وحتى بعض دول الخليج التي تتحرك تبعا لهواجسها الاساسية المتمثلة بالامن والحفاظ على امن ثروتها الطبيعية من النفط والغاز وتوسيع مشاريعها بهذا المجال [٢] .

---

[١] – سارة خليل إميرسون وأندروا وينر ، كيف يفكر العالم ؟ التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مصر . متاح على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/News/3766.aspx ، ص ٣ .

[٢] – ناصر زيدان , دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلادمير بوتن , ط١ , الدار العربية للعلوم ناشرون , بيروت , ٢٠١٣ ص ١٩١

حيث وجدت هذه الدول الشرق اوسطية على الرغم من اختلاف اهدافها وتضارب مصالحها في بعض الجوانب فيما بينها ان روسيا باتت تمثل خيارا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه لمواجهة تداعيات اقليمية ودولية معينة من بينها تعرض الامن والاستقرار الاقليمي للخطر , الحفاظ على التوازن الاستراتيجي عبر التسلح , مواجهة الارهاب , السيطرة على مستويات الصراع الاقليمي ومن بينها الصراع العربي الاسرائيلي , الحفاظ على اسعار الطاقة , واخيرا تحولها الى بديل استراتيجي لدول المنطقة في حالة تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة .

ثالثا : الصين .

لم تكن الصين في فترة من فترات تاريخها الحديث مهتمة بمنطقة الشرق الاوسط اكثر من الفترة الحالية على الرغم من انها تاريخيا تعد من القوى التجارية التي تتعامل مع الشرق بكثافة , ويعود هذا الاهتمام الى اسباب كثيرة في مقدمتها ذلك الذي يتعلق بأستحقاقات الدور الصيني العالمي الجديد الذي ترغب الصين بتأديته للتعبير عن مكانتها الجديدة والحفاظ على مصالحها حول العالم التي تتوسع وتتكامل كل يوم تبعا لتطورها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري المتفاقم [١] .

وهناك جملة من الركائز الاساسية التي تقوم عليها سياسة الصين الخارجية ومواقفها الاساسية حيال منطقة الشرق الاوسط من بين اهمها الاتي :

١- **الطاقة** . حيث تعد الصين واحدة من اكبر القوى الدولية استهلاكا للطاقة باشكالها المختلفة وتعتمد في تلبية جانب كبير من احتياجاتها من الطاقة على منطقة الشرق الاوسط لا سيما منطقة الخليج العربي منها .

٢- **حاجة الصين الى زيادة نشاطها الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط** ذات الفرص الواعدة سواء على مستوى التجارة الخارجية او الاستثمار المباشر لا سيما في مجال الطاقة والصناعات الاساسية . كما دخلت الصين الى سوق السلاح بوضوح عبر التصدير المباشر او الدخول بمشاريع انتاج وتصنيع من بعض دول المنطقة كمنافس للقوى الاخرى .

٣- **مشروع الحزام والطريق** . حيث تعتبر الصين هذا المشروع توجه استراتيجي لا يمكن التراجع عنه وتمثل منطقة الشرق الاوسط جزأ اساس في اطار انجاز هذا المشروع وربطه بالقارة الاوربية .

٤- **تأدية دور عالمي** . على الرغم من تركيز الصين على الجوانب الاقتصادية حاليا لكن هناك رغبة بتأدية دور عالمي منافس للقوى الكبرى لاحقا , ومن هنا لا تستبعد الصين ان تكون منطقة الشرق الاوسط ركيزتها الاساسية في هذا التوجه المستقبلي لما لها من اهمية وثقل استراتيجي عالمي .

وعليه فأن الصين باتت في الفترة الراهنة واحدة من بين القوى الدولية الاساسية المتنافسة والمؤثرة في منطقة الشرق الاوسط .

المطلب الثاني : القوى الاقليمية .

اولا : ايران . تعد ايران واحدة من بين اهم القوى الاقليمية التي تمتلك عناصر القوة والتأثير في منطقة الشرق الاوسط , الامر الذي اكسبها اكثر من غيرها من القوى الاقليمية قدرة على النفوذ والتحكم في ادارة شؤون المنطقة .

[١] – انظر كل من مجموعة باحثين , القوى العظمى والاستقرار الاقليمي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط١ , ابو ظبي , ٢٠١٣ وكذلك فاضل عباس , العلاقات الروسية الصينية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , ٢٠١٢ .

حيث تمتلك العديد من عناصر القوة الصلبة ومنها المساحة الكبيرة التي تجاوزت ١٦٠٠٠٠٠ كم مربع, وقدرات اقتصادية جيدة تقوم على اساس موارد طبيعية متنوعة وبعض الصناعات الناشئة وقطاع زراعي وسياحي ينمو بأستمرار رغم العقوبات الاقتصادية , وقدرات عسكرية كبيرة [١] , وشبكة تحالفات اقليمية ودولية متينة, وقدرات بشرية كبيرة. وعناصر القوة الناعمة ومن بينها الدبلوماسية الناجحة المستندة الى العقلانية والواقعية السياسية , ونظام سياسي قوي وديناميي وطموح , وارث حضاري وثقافي .... الخ .

ان هذه السمات جعلت من ايران قوة اقليمية متطلعة ومتوثبة دوما لتأدية دور اقليمي قيادي يستهدف وضع ايران في مكانة القوة الاقليمية المهيمنة على شؤون المنطقة , وهو الامر الذي ادخلها بوارد نزاع وتنافس مع القوى الاقليمية والدولية الاخرى التي تتقاطع مصالحها مع مصالح ايران في الكثير من الملفات الاقليمية ورتب عليها نوع من الكلف والاعباء ومن بينها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وبعض حلفائها وشركائها الدوليين والاقليميين للحيلولة دون تخطي ايران للخطوط الاساسية المتعلقة بمصالح القوى الدولية والاقليمية المنافسة لها .

ثانيا : تركيا . وهي من بين القوى التي باتت تحضى بمكانة اقليمية اساسية في منطقة الشرق الاوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين نتيجة للتطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من التطورات والتحولات التي غيرت من وجه تركيا وعناصر قوتها ووضعتها في محل القوى الاقليمية القادرة على التأثير بمجريات الشؤون الاقليمية .

فقد اصبحت تمتلك تركيا تبعا للمصادر الدولية ذات الصلة اكبر اقتصاد في المنطقة على الاطلاق واكثره تطورا ونموا وتنوعا , كما تمتك اكبر واقوى جيش في المنطقة وثاني اكبر جيش في حلف الناتو وثامن اقوى جيش في العالم وقواعد عسكرية كبيرة خارج البلد من اهمها قواعدها في قطر والصومال , وموقع جغرافي مهم جدا تم توظيفه في مجال السياسة الاقليمية لتركيا بشكل فعال [٢] .

كما انها تمتلك نظاما سياسيا طموحا ومتماسكا يستهدف وضع تركيا في مقدمة القوى الكبرى في منطقة الشرق الاوسط وواحدة من بين القوى الدولية, فضلا عن امتلاكها لعناصر القوة الناعمة بشكل واضح ومن بينها الاعلام والثقافة , وموقع جغرافي مهم جدا , وعلاقات سياسية مهمة مع عدد من الدول والمنظمات المؤثرة في توازنات المنطقة منحت تركيا القدرة على التدخل في اهم ملفات وقضايا المنطقة , وقد زاد نفوذها بشكل كبير في المنطقة بعد اسقاط نظام بشار الاسد حيث اصبحت اكثر دولة نافذة في سوريا وتستعد لانشاء قواعد عسكرية كبيرة في سوريا وبالقرب من العراق واسرائيل وبالقرب من القواعد الامريكية والروسية , الامر الذي ادى الى ان تكون تركيا واحدة من بين اهم القوى الاقليمية المتنافسة على مسألة الهيمنة على الشرق الاوسط .

ثالثا : المملكة العربية السعودية . وهي الدولة العربية الاكثر احتمالا في الفترة الراهنة وفي المستقبل المتوسط التي ستمتلك عناصر القوة الاقليمية (لا سيما بعد تراجع دور مصر نسبيا وتدهور اقتصادها منذ عام ٢٠١١) نظرا لما تتمتع به من عناصر قوة صلبة تتمثل في مساحة جغرافية كبيرة حيث تعد اكبر دولة شرق اوسطية من حيث المساحة وتبلغ ٢١٠٠٠٠٠ كم

[1] – Rubin Michael . Africa ; Iran's Final Frontier , Middle Eastern Outlook American Enterprise Institute (AEI) Public Policy Research Washington . NO . 2 April 2013 , pp 1-m7

[٢] – محمد جابر وطارق عبد الجليل , موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية , مركز الجزية للدراسات , ط١ , القاهرة . ٢٠١٧ , ص ٤٣ وكذلك طارق القزق , القوة الصلبة التركية الرؤى والتطبيقات , المركز الديمقراطي العربي , برلين , سبتمبر ٢٠١٨ ,

مربع واطلالة مميزة على الممرات البحرية لا سيما على الخليج العربي والبحر الاحمر, كما تمتلك قوة اقتصادية كبيرة تتمثل بثروات طبيعية كبيرة وقدرة مالية مميزة تتمثل بأكبر احتياطي من النقد الاجنبي وخامس اكبر احتياطي عالمي وناتج محلي اجمالي هو الثاني من حيث الحجم في منطقة الشرق الاوسط فضلا عن بعض الصناعات الناشئة ومنها الصناعات البتروكيمياوية والغذائية وغيرها [١] . وعلى الرغم من انها تتسم بكثافة سكانية قليلة مقارنة مع حجمها الكبير الا ان هذا لم يعد عائق مهم بوجه تطلعاتها الاقليمية لا سيما بعد تزايد دور التكنولوجيا والذكاء الصناعي في تكامل وتزايد قوة الدولة الحديثة .

اما من الناحية العسكرية فهي على الرغم من انفاقها العسكري الكبير وامتلاكها لمنظومة عسكرية واسلحة متقدمة الا ان فاعليتها في مجال توظيف القدرات العسكرية لخدمة اهدافها السياسية الخارجية لا زالت محدودة وتعاني من عجز واضح في مجال المحتوى المحلي لانتاج اسلحتها وبالتالي دفع تكاليف اقتصادية وسياسية باهضة للحفاظ على امنها .

كما ان السعودية تمتلك قدرة على التأثير الديني عالميا عبر توظيف الحواضر الدينية المقدسة فيها متمثلة بمكة المكرمة وبيت الله الحرام والمدينة المنورة والمسجد النبوي الشريف لاظهار نفسها دولة قائدة للعالم الاسلامي .

وانطلاقا من هذه العناصر وغيرها التي وضعت المملكة العربية السعودية في مكانة مهمة من بين القوى الاقليمية في الشرق الاوسط فقد باتت السياسة الخارجية السعودية تقدم نفسها باستمرار كقوة اقليمية يجب عدم تجاهل مصالحها الاساسية ورؤيتها العامة لكيفية وطريقة ادارة شؤون المنطقة معتمدة على قواها الخاصة من جهة وشراكاتها وعلاقاتها الدولية وفي مقدمتها مع الولايات المتحدة من جهة اخرى لفرض رؤيتها ومصالحها الاقليمية .

رابعا : "إسرائيل" . حيث على الرغم من انها كيان غريب على المنطقة اقام دولته عبر القهر والاحتلال الا انه اصبح اليوم قوة اقليمية لا يمكن تجاوزها بعد التطور العسكري والتكنولوجي , لا سيما بعد معارك طوفان الاقصى التي حقق فيها هذا الكيان نتائج كبيرة لمصلحته وفرض الكثير من سياساته واستراتيجياته وتصوراته على دول المنطقة واصبحت اسرائيل قوة عسكرية لا يمكن تجاوزها من قبل اي دولة في المنطقة , وباتت تتدخل في كل قضايا المنطقة وتعمل على فرض اجندتها دول المنطقة وعلى العالم بمساعدة الولايات المتحدة

المحور الرابع: اليات انعكاس التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة على الامن الوطني العراقي.

ومن بين اهم المجالات التي سينعكس عليها التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط سلبا وايجابا في العراق هي الاتي :

اولا : العلاقات الخارجية للعراق . ان اهم ما يميز طبيعة التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط هو انه يستند الى معيارين اساسيين الاول اقتصادي والثاني مضمونه سياسي بمعنى ان جانب من دوافع التنافس يعود الى اسباب اقتصادية بحتة اساسها السعي لتحقيق مكاسب ومزايا تتعلق بالتجارة والاستثمار والطاقة والاسواق والتكنولوجيا وغيرها .

وهذا النوع من التنافس يمكن ان يشكل فرصة للسياسة الخارجية العراقية اذا ما احسن صناع القرار توظيفه لتدنية تكاليف النشاطات الاقتصادية الخارجية مع القوى الاساسية وتعظيم العوائد عبر زيادة الخيارات المتاحة امام صناع القرار التي تمنح العراق مرونة اكبر في التعاطي مع الفرص المتاحة او المحددات التي تواجه الامن الوطني العراقي حيال القوى المتنافسة .

[١] – خديجة عرفة , أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية , ط١ , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠١٤ , ص ٢٣

اما النوع الثاني فهو ذلك الذي يضع امام الامن الوطني العراقي عقبات كبيرة عبر عملية الربط المقصودة بين الاهداف والمصالح الاقتصادية والاهداف والمصالح السياسية والامنية , بمعنى توظيف الادوات الاقتصادية لخدمة اهداف سياسية وبالعكس , وهو الامر الذي يمكن ان يعقد من مهمة صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية في التعامل الايجابي والاحترافي مع هكذا سلوك سياسي دولي واقليمي ممكن ان ينعكس على الامن الوطني العراقي ومرتكزاته الاساسية .

وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى سلوك الولايات المتحدة في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب الاولى حيال بعض القضايا الاستراتيجية على المستوى الدولي او على مستوى منطقة الشرق الاوسط , حيث اقترن بأرادة سياسية متشددة قوامها توظيف ادوات سياسية معينة لخدمة اهداف الكفاءة الاقتصادية على المستوى العالمي عبر جملة من القوانين الامريكية ذات الاثر الدولي منها قوانين معاقبة اعداء امريكا التي تستهدف فرض عقوبات اقتصادية على دول وكيانات تضر بالمصالح الامريكية, اما في فترة ولايته الثانية فقد عزز هذا التوجه .

ان هكذا قوانين تم توظيفها في مناطق وقضايا كثيرة من بينها في منطقة الشرق الاوسط والقوى الفاعلة فيها حيث استهدفت في جانب منها كل من ايران وسياسة روسيا وحلفائها بالمنطقة بل وحتى الصين عبر عقوبات معينة تحمل اهداف سياسية استراتيجية [١], وهنا سيجد صناع القرار في العراق انفسهم امام خيارات تضيق مع مرور الوقت فيما يتعلق بكيفية ادارة علاقات العراق الخارجية مع اطراف هذه البيئة المضطربة خصوصا مع اصرار بعض القوى المتنافسة على اتباع اسلوب تقليدي هو من ليس معي فهو ضدي في ادارة العلاقات الخارجية , (العقوبات الامريكية على ايران وتبعاتها على العراق مثالا) .

وعلى الرغم من ان العراق يحتفظ بعلاقات جيدة مع اغلب القوى المتنافسة وهي ميزة ايجابية ومفيدة لكنها تبقى عاجزة امام حتمية التكاليف التي لابد ان تقدم للاستمرار بهذه العلاقات دون الاضطرار الانظمام الى محور او طرف معين ضد الطرف الاخر , كما ان طبيعة هذا التنافس وحدته قد تدفع الاطراف المتنافسة الى السعي لزيادة الضغوط على العراق والتدخل بشؤونه الداخلية او انتهاك سيادته بشكل يعرض علاقات العراق الخارجية الى اختبار صعب جدا , وهكذا فأن علاقات العراق الخارجية تواجه وستبقى خلال الفترة القصيرة اللاحقة ضغوطا متصاعدة تتعلق بكيفية التوفيق في علاقاته بين الاطراف المتنافسة لا سيما اذا ما تصاعدت موجة التنافس لتصل الى صراع حقيقي يكون العراق احدى اهم ساحاته الاساسية .

ثانيا : الامن الداخلي . تنقسم اهداف السياسة الخارجية الى ثلاثة اقسام اساسية هي الاهداف الاستراتيجية العليا والاهداف المتوسطة والاهداف الثانوية , وتأتي مهمة تحقيق الامن الداخلي في مقدمة الاهداف الاستراتيجية العليا , عبر توظيف السياسة الخارجية لادواتها الرئيسة لتجنيب البلد اي اسقاطات سلبية لتفاعلات البيئة الخارجية يمكن ان تلحق الضرر بالبنية الامنية ومدخلاتها الاساسية .

وفي هذا المجال وبقدر تعلق الامر بالتنافس في منطقة الشرق الاوسط فأن الامن الوطني العراقي يواجه مخاطر حقيقية تتعلق بأنعكاس تفاعلات الخارج على الداخل واحتمالية تضاعف المهددات الامنية اكثر من اي وقت مضى بعد تداخل وتقاطع اهداف اللاعبين الدوليين والاقليميين وادوات تنفيذها , واخطر ما يمكن توقعه هنا هو انزلاق موجات التنافس الى مستوى استخدام العنف

[١] – مصطفى دالع ,الصين وروسيا هل ينقذان ايران من مخالب ترامب , https://www.aa.com.tr

او الحرب بالانابة عبر توظيف ساحات خارج حدود القوى المتنافسة تكون بمثابة البطن الرخوة للظغط على اهداف ومصالح بعضها حيث سيمثل العراق احدى اهم ساحات العنف هذه .وفي هذا المجال فأن تجارب السنين التي تلت تغيير النظام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لا سيما بعد عام ٢٠١٤ تسعف ذاكرة المتابع والمهتم بهذا الشأن , حيث وظفت الكثير من القوى والدول داخل وخارج منطقة الشرق الاوسط هذا الاسلوب كوسيلة للتنافس فيما بينها بأعتباره اقل خطرا على مصالحها من خطر الاصطدام المباشر .

ان طبيعة علاقة العراق ممثلا بالجانب الرسمي او بعض القوى السياسية والمسلحة باللاعبين الدوليين والاقليميين المتنافسين في المنطقة ستؤدي دورا حاسما في نوع وحدة وطبيعة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن في العراق , فنوع هذه العلاقة قد تدفع الاطراف المتنافسة الى توظيف العراق كورقة للمساومة وتصفية الحسابات او لعقد الصفقات والتسويات السياسية والاقتصادية عبر العبث بالامن وتوجهاته ومستويات الاستقرار الامني والسياسي في العراق بصفة مؤقته او دائمة [١] .

اما طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي فقد اصبح في الفترة الحالية اكثر من اي وقت اخر يرتبط بالجوانب السياسية والامنية ويوظف ادواتها العنيفة لانجاز مهامه الاساسية وهذا ما يمكن ان نراه من تداخل قوي بين الادوات العسكرية والاقتصادية والسياسية في الصراعات والحروب والتنافس بين الولايات المتحدة وشركائها الاقليميين مثل السعودية والامارات وغيرهم وبين ايران وحلفائها واصدقائها , حيث يتم توظيف ادوات مسلحة وخطرة لفرض اهداف اللاعبين المختلفين من خلال استهداف البنى الاقتصادية المؤثرة في قوة ونفوذ الدول المتنافسة والظغط على سياساتها واهدافها ومواقفها , وهو ما يجب على العراق تجنب الانخراط في هذه اللعبة قدر الامكان لتجنيب الامن الوطني احتمالية التعرض لمزيد من المهددات الخارجية.

ثالثا : الجوانب الاقتصادية . ان كل تنافس محلي او اقليمي او دولي يمكن ان ينطوي على نوعين من الاثار الجانبية على الاقل احدهما ايجابي والاخر سلبي , ففي الوقت الذي يمكن ان يفرز التنافس الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط فرص حقيقية للعراق للاستفادة من مزايا التنافس لتعزيز مصالحة وزيادة درجة المرونة في التفاعل الخارجي مع الاطراف عبر توظيف العلاقات المتباينة مع القوى المختلفة واستغلال ميزات البلد الجغرافية والاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها لتسويق نفسه كطرف يمكن ان يمثل ملتقى للمصالح الاقليمية والدولية المتضاربة وبديل اقليمي لمرور اهداف اللاعبين الاساسيين نحو بعضها ولو بشكل نسبي .

الا ان الاثار السلبية حاضرة هي الاخرى وبقوة وتكاد تكون مهيمنة على طبيعة التنافس في المنطقة لا سيما ان الكثير من اللاعبين الدوليين والاقليميين لا يتوانون احيانا عن توظيف النظرية الصفرية في علاقاتهم الخارجية , ويمكن ملاحظة هذا الواقع مثلا مع حالتين اساسيتين الاولى تتعلق بطبيعة العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران ونشاطاتها التجارية والتمويليه مع الدول الاخرى ومنها العراق , [٢] , فعلى الرغم من منح العراق اكثر من مرة اعفاءات معينة تتعلق بقطاع الكهرباء والغاز الا ان

[١] – محمد السعيد ,استراتيجية امريكية جديدة للصراع مع ايران في العراق , المركز العربي للبحوث والدراسات , القاهرة , مارس ٢٠١٥ , ص ٣٦

[٢] – حماد المهندي , العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية : دراسة حالة العقوبات على ايران , معهد الدوحة للدراسات العليا , الدوحة , ٢٠١٧ , ص٤٣

نهاية هذه الاعفاءات باتت وشيكة وعلى العراق ان يستعد لتحمل تكاليف هذه العقوبات وايجاد البدائل الملائمة وبخلافه الدخول تحت طائلة العقوبات الامريكية المشددة وتدهور علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة [١]. على الرغم من ان العراق يحاول في اكثر من مناسبة اظهار عدم انحيازه لطرف معين من اطراف التنافس واثبات سياسته المعلن المتعلقة بالنأي بالنفس [٢]

اما الحالة الثانية فهي شروع ايران بتطبيق سياستها الخاصة بفرض السيطرة على الملاحة في مضيق هرمز والتهديد بمنع تصدير اي شحنة نفط عبر المضيق اذا ما تم منع الصادرات الايرانية من النفط والغاز من الوصول الى الاسواق الدولية , وهو اجراء خطير جدا بالنسبة للعراق وامنه الاقتصادي لا سيما بعد تراجع قدرات العراق التصديرية من البدائل الاخرى التي تصل الى تركيا او الاردن او البحر الاحمر عبر السعودية , وهو امر اقل ما يمكن ان يؤدي اليه هو ارتهان مصالح العراق الاقتصادية بسياسات ومصالح وقرارات الدول الاخرى التي ستمر عبرها صادرات النفط العراقي المستقبلية .

حيث سيخضع العراق الى شروط ومساومات جديدة تتعلق بعلاقاته الاقليمية والدولية وطبيعة سياسته الخارجية سواء على المستوى الداخلي عبر مرور صادرات النفط عبر اقليم كردستان او المستوى الاقليمي عبر دول الترانزيت الجديدة او حتى على المستوى الدولي عبر دفع العراق الى محاور جديدة لا سيما في حالة تعقد الوضع في مضيق هرمز وتزايد احتمالات الاصطدام العسكري بين القوى المتنافسة .

وازاء هذا الوضع يجب على صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية ان يطوروا بدائل جديدة يتعلق جانب منها بالبدائل السياسية للتعامل مع اطراف التنافس وضرورة تجنيب العراق مخاطر ومخرجات الاصطدام بين القوى وتقديم نفسه على انه طرف محايد بشكل ايجابي وعدم اقحام نفسه بالتنافس القائم , او البدائل الاقتصادية والفنية التي تتعلق بتطوير خيارات اخرى تتعلق بتوسيع خطوط النقل نحو تركيا والاردن او سوريا والسعودية والتوسع بالصناعات البتروكيمياوية كصناعات تحويلية وزيادة الاعتماد على صادرات الغاز فضلا عن تنويع الاقتصاد العراقي

المحورالخامس: انعكاس التنافس الدولي والإقليمي على إقليم كوردستان

يتجلى التنافس الدولي والإقليمي في إقليم كردستان من خلال عدة مظاهر، منها التدخلات العسكرية المتكررة من تركيا وإيران، والدعم العسكري والاقتصادي من الولايات المتحدة وروسيا، والصراعات المستمرة مع الحكومة المركزية في بغداد حول توزيع الموارد والسيادة الإدارية. هذه العوامل تخلق تحديات معقدة تشمل تهديدات أمنية مثل الإرهاب، وانقسامات سياسية داخلية بين الأحزاب الكردية، وتبعية اقتصادية كبيرة للنفط. في المقابل، يمتلك الإقليم فرصًا كبيرة للاستفادة من موقعه وموارده، مثل جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وبناء اقتصاد متنوع يقلل من اعتماده على الموارد النفطية.

ويمكن متابعة وتحليل انعكاس التنافس الدولي والإقليمي على إقليم كردستان من خلال خمسة أبعاد رئيسية: وكالاتي :

أولًا: البعد الجغرافي السياسي

[١] – جمال خالد القاضي , السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة ترامب , مجلة العلوم السياسية والقانون , العدد ٧ , المركز الديمقراطي العربي , برلين , ٢٠١٨ , ص ٧٨

[٢] – سيد أبو زيد عمر ، مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد / ١٧٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٢

1. الموقع الجغرافي والتفاعل الحدودي

يتمتع إقليم كردستان بموقع جغرافي فريد يجعله نقطة التقاء بين أربع دول ذات مصالح متضاربة ومتداخلة بنفس الوقت : تركيا من الشمال، إيران من الشرق، سوريا من الغرب، والعراق من الجنوب. هذا الموقع يجعل الإقليم ممرًا حيويًا لخطوط أنابيب النفط والغاز والتجارة الإقليمية، مما يعزز أهميته الجيوسياسية ويجعله محط أنظار القوى المتنافسة[١]. يمتد الإقليم عبر سلسلة جبال زاكروس، التي توفر حماية طبيعية لكنها تزيد من تعقيد التفاعلات الحدودية بسبب التضاريس الوعرة التي تستغلها الجماعات المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني.(PKK)

تتجلى الضغوط الإقليمية الناتجة عن هذا الموقع في التدخلات العسكرية المتكررة من تركيا، التي تستهدف مواقع PKK في شمال الإقليم، خاصة في مناطق مثل قنديل ومخمور. هذه العمليات، التي بدأت تتكثف منذ التسعينيات وتصاعدت في العقد الأخير، تهدف إلى منع تهديدات أمنية محتملة على الأراضي التركية، لكنها تؤدي إلى نزوح السكان المحليين وتدمير البنية التحتية في الإقليم[٢] على الجانب الآخر، تمارس إيران ضغوطًا مماثلة من خلال قصف مواقع المعارضة الكردية الإيرانية، مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني(PJAK) ، الذي يتخذ من الإقليم قاعدة لعملياته. هذه التدخلات تعكس مخاوف إيران من أن يشكل الإقليم نموذجًا للأقليات الكردية داخل حدودها، مما قد يهدد استقرارها الداخلي[٣]

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الإقليم نزاعات حدودية مع الحكومة الاتحادية في بغداد، خاصة في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وديالى ونينوى. هذه المناطق، الغنية بالنفط والغاز، تشكل محور صراع مستمر بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ، حيث تسعى حكومة الإقليم إلى ضمها رسميًا إلى حدودها بينما تعارض بغداد هذه الخطوة بشدة[٤]. هذا الصراع يتفاقم بسبب غياب حل نهائي للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، التي تنص على إجراء استفتاء لتحديد مصير هذه المناطق، مما يعزز التوترات الداخلية ويؤثر على التماسك الوطني للعراق.

2. العلاقات مع الدول المجاورة

تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع إقليم كردستان لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فمن الناحية الاقتصادية، تعتمد تركيا على الإقليم كممر لتصدير النفط عبر خط أنابيب كركوك–جيهان، كما تستثمر شركات تركية بكثافة في البنية التحتية والتجارة بالإقليم (الحسني، ٢٠٢٢، ص ٧٦). أمنيًا، ترى تركيا في الإقليم منطقة عازلة ضد تهديدات PKK ، مما يدفعها إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في المناطق الحدودية مثل بعشيقة. هذه العلاقة المزدوجة تجعل الإقليم في موقف حساس، حيث يحتاج إلى التعاون مع تركيا اقتصاديًا بينما يعاني من تدخلاتها العسكرية.

في المقابل، تعتمد إيران على استراتيجية مختلفة تتمثل في دعم الفصائل المسلحة داخل العراق، لتوسيع نفوذها السياسي في الإقليم والمناطق المجاورة. هذا الدعم يهدف إلى مواجهة أي توجهات انفصالية قد تهدد أمنها القومي، مع الحفاظ على علاقات

[١] عبد الكريم، سامي. "الجغرافيا السياسية لإقليم كوردستان". عمان: المركز العربي ٢٠٢١، ص ٤٥

[2] OSW Centre for Eastern Studies, "A New Chapter in Turkish–Iraqi Relations ,p12,2024

[3] Middle East Institute, The Kurdish Factor in Iran–Iraq Relations. 2023. p8

[4] Stansfield, 2016. p91

تجارية مع الإقليم لضمان مصالحها الاقتصادية[١]. أما العلاقة مع الحكومة الاتحادية في بغداد، فهي تتسم بالتقلب بين التعاون والصراع، حيث تتفاقم الخلافات حول توزيع إيرادات النفط ورواتب موظفي الاقليم , والسيادة على المناطق المتنازع عليها، مما يعكس تعقيد الديناميكيات الجغرافية السياسية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي[٢] .

ثانيًا: البعد الاستراتيجي

1 .التحالفات السياسية والعسكرية

تؤدي الولايات المتحدة دورًا كبيرا في إقليم كردستان، حيث تقدم دعمًا عسكريًا ولوجستيًا لقوات البيشمركة كجزء من استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار في المنطقة. منذ هزيمة تنظيم داعش في ٢٠١٧، استمر هذا الدعم من خلال برامج تدريب وتزويد بالأسلحة، مما يجعل الإقليم حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الإقليمية [٣] يشمل هذا الدعم أيضًا وجود قواعد عسكرية أمريكية في الإقليم، مثل قاعدة الحرير في أربيل، التي تُستخدم كمركز للعمليات ضد الإرهاب في العراق وسوريا.

في المقابل، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في الإقليم من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة. في عام ٢٠١٧، وقّعت شركة روسنفت الروسية اتفاقيات بقيمة مليارات الدولارات لتطوير حقول النفط الكردية، مما يعكس طموح روسيا للتنافس مع النفوذ الأمريكي في المنطقة[٤]هذه الاستثمارات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تحمل أبعادًا استراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية مع حكومة الإقليم. هذا التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا يضع الإقليم في موقف معقد، حيث يحتاج إلى موازنة هذه العلاقات لضمان استقراره [٥].

2 .ملف الاستقلال والتوازنات الدولية

كان استفتاء الاستقلال في ايلول ٢٠١٧ نقطة تحول في تاريخ الإقليم، حيث صوّت أكثر من ٩٢% من المشاركين لصالح الاستقلال عن العراق. لكن هذا الاستفتاء أثار ردود فعل عنيفة من الدول المجاورة والمجتمع الدولي، حيث فرضت تركيا وإيران والحكومة العراقية عقوبات اقتصادية وعسكرية، بما في ذلك إغلاق المجال الجوي واستعادة السيطرة على كركوك من قبل الحكومة العراقية الاتحادية [٦] . هذه العقوبات أجبرت الإقليم على التراجع عن مطالبه الاستقلالية، مما يعكس حساسية القوى الإقليمية والدولية تجاه أي تغيير في الوضع القائم. تركيا وإيران تخشيان أن يؤدي الاستقلال الكردي إلى إلهام الأقليات الكردية لديهما، بينما تفضل الولايات المتحدة وروسيا الحفاظ على وحدة العراق لضمان الاستقرار الإقليمي[٧]

---

[1] Natali, 2010،p 27.

[٢] الشمري، خالد. "التنافس الإقليمي في العراق". بيروت: دار النهضة، ٢٠١٩، ص ٣٢

[3] Forbes, "Iraqi Kurdistan Remains a Vital Strategic Asset for the U.S. 2025,p3

[4] RIAC, "A New Oil Campaign in Iraq. 2018 ،p104

[٥] العاني، محمود. "العلاقات الدولية والإقليمية لكوردستان". القاهرة: مركز الأبحاث، ٢٠٢٠، ص ٥٩.

[٦] محمد، ٢٠٢١ كمال. "تحديات الاقتصاد الكوردي". أربيل: دار المستقبل، ، ص ٨٣

[7] Ahmed, 2018 ،p 58.

كما تؤثر الاحداث المتعلقة بالصراع في سوريا وتركيا وايران في القوميات الكردية متمثلة بجماعات مسلحة واحزاب سياسية مع حكومات تلك الدول تؤثر وتتأثر بوضع وموقف اقليم كردستان العراق, حيث اصبح فاعلا وموازنا في تلك الاحداث كما انه يدفع ثمن احيانا بسبب تلك الاحداث.

ثالثًا: البعد الأمني

١. التهديدات الإرهابية

يواجه إقليم كردستان تهديدات مستمرة من تنظيم داعش، الذي لا يزال نشطًا رغم هزيمته العسكرية في ٢٠١٧. تنفذ خلايا داعش هجمات متفرقة على طول الحدود مع المناطق المتنازع عليها، مما يتطلب تعزيز القدرات الأمنية لقوات البيشمركة بالتعاون مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة[١]. أن هذه التهديدات تتطلب بنية أمنية متطورة لمواجهة التكتيكات غير النظامية مثل الهجمات الانتحارية والتسلل عبر الحدود. التدخلات العسكرية التركية والإيرانية تضيف تعقيدًا إضافيًا، حيث تؤثر على السكان المدنيين وتخلق بيئة غير مستقرة تسهل نشاط الجماعات الإرهابية[٢].

كما ينعكس سلوك البكا التركي على موقف اقليم كردستان العراق ويضغط على حكومة الاقليم لاتخاذ موقف محدد واضح من الحزب وحركته المسلحة , فاما مؤيد له واما يجامل الحكومة التركية التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية كبيرة مع الاقليم ويناهض بشكل علني موقف البكا, وكذلك هو الحال مع الحراك المسلح لاكراد سوريا ودعم الادارة الذاتية , وبكلا الحالتين يعد الاقليم محرج في هذه المعادلة ويمكن ان يدفع ثمن موقفه غير المتوازن في حال دعم طرف محدد في توازنات الصراع في المنطقة

2 .الانقسامات السياسية والأمنية الداخلية

تعاني الأحزاب الكردية الرئيسية، وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) والاتحاد الوطني الكردستاني(PUK) ، من انقسامات سياسية تاريخية تعود إلى الحرب الأهلية الكردية في التسعينيات. هذه الانقسامات تؤثر على التنسيق الأمني، حيث يسيطر كل حزب على قوات بيشمركة منفصلة، مما يضعف الاستجابة الموحدة للتهديدات الخارجية[٣]. تحليل من يوضح أن هذه الانقسامات تُعدّ من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الأمني في العراق، بما في ذلك الإقليم، حيث تؤدي إلى تشتت الجهود وتقليل الفعالية في التصدي للأزمات.

رابعًا: البعد الاقتصادي

1 .دور الموارد الطبيعية في الصراعات الإقليمية

[١] ففي لقاء بين رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، وقائد قوات التحالف الدولي في العراق وسوريا، الجنرال كيفن ليهي، تم التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين قوات البيشمركة والجيش العراقي مع قوات التحالف الدولي في إطار جهود مكافحة الإرهاب والقضاء على بقايا داعش.انظر: https://www.kurdistan24.net/ar/story/815735

[2] Mansour & Van Veen, 2021,p112.

[٣] الحسني، محمود. "العلاقات الدولية والإقليمية لكوردستان". القاهرة: مركز الأبحاث، ٢٠٢١، ص ١٠١

يمتلك إقليم كردستان احتياطيات نفطية تقدر بحوالي ٤٥ مليار برميل، مما يجعله هدفًا للشركات الأجنبية مثل شيفرون وإكسون موبيل. لكن عدم التوصل لتفاهمات دائمة مع بغداد على صادرات النفط عبر ميناء جيهان، تعرقل من استقلاله الاقتصادي، حيث تفرض الحكومة المركزية شروطًا لتوزيع الإيرادات[١]. يشير إلى أن هذا الصراع يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية في الإقليم. كذلك هناك خلافات دستورية حول عائيد النفط المطتشف حديثا وطريقة استغلاله والجهة المخولة باستثماره والتعاقد مع الشركات العالمية

2. التحديات المالية والتبعية الاقتصادية

يعتمد الإقليم بشكل شبه كامل على إيرادات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. تراجع الأسعار في ٢٠٢٠ أدى إلى أزمة مالية حادة، مع تأخر دفع رواتب الموظفين لأشهر[٢] توصي بالتنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في الزراعة والسياحة، لكن التوترات السياسية تعيق هذه الجهود.

٣. كما تعتبر الازمة مع الحكومة الاتحادية حول دفع رواتب موظفي الاقليم ازمة دائمة ومتجددة ومتشعبة تتصل بعوامل اخرى تتعلق بالضرائب والصادرات النفطية وقوائم الموظفين وعوامل اخرى من بينها سياسية

خامسًا: البعد الإنساني والاجتماعي

1. أزمة اللاجئين والنازحين

استقبل الإقليم أكثر من مليون نازح ولاجئ منذ ٢٠١٤، مما يضغط على البنية التحتية والخدمات [٣] تبين أن هذا العبء أدى إلى تدهور الرعاية الصحية والتعليم، مما يتطلب دعمًا دوليًا مكثفًا.

2. التحولات الثقافية والاجتماعية

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣، والتي تضمنت تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في فتح اقتصاد الإقليم وتعزيز الانفتاح الثقافي[٤].

ورغم أن الاستثمارات الأجنبية أدت إلى تغيرات ثقافية، مع زيادة الانفتاح على الثقافات العالمية، لكن التقاليد لا تزال تشكل أساس الهوية الكردية [٥].

الخاتمة

ان التنافس الدولي والاقليمي سمة ثابتة من السمات التي تمتاز بها منطقة الشرق الاوسط منذ فترة الاستعمار الحديث مرورا بالحربين العالميتين والحرب الباردة وما بعدها ولحد الان.

---

[١] عبد الله، ٢٠٢١، ص ٦٦ . كذلك ينظر : تقرير EIA ، ٢٠٢٣،ص٢٢.

[٢] محمد، كمال. "تحديات الاقتصاد الكوردي". أربيل: دار المستقبل، ٢٠٢١، ص ٨٩.كذلك ينظر : دراسة Science Direct ، ٢٠٢٢ص ٤٩٣

[3] UNHCR, 2021,p109 . PubMed,2017,p274.

٤ جيهان أحمد عبد الله ، "سياسة التعددية الثقافية وانعكاساتها في إقليم كوردستان"،مجلة جامعة دهوك ، المجلد ٢٣، العدد 2،ص٢٣٤.

٥ كاوه حسن ، مركز مالكوم كير كارنغي للشرق الأوسط، https://carnegieendowment.org/middle-east?lang=ar&center=middle-east .

ويعد العراق من اهم دول منطقة الشرق الاوسط التي كانت ولا تزال وستبقى محط اهتمام القوى المتنافسة والمتصارعة في المنطقة. وقد شهد التنافس الدولي والاقليمي تغيرا مستمرا في العقود الماضية افضى الى جعل المتغيرات الاقتصادية تتصدر عوامل التنافس نظرا لتزايد وخطورة دورها في قوة الدول ومكانتها.

يُظهر تحليل التنافس الدولي والإقليمي في إقليم كردستان أن الإقليم يقع في قلب شبكة معقدة من المصالح المتضاربة. بينما يوفر موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية فرصًا للنمو والتطور، تشكل التدخلات الخارجية والتحديات الداخلية تهديدات كبيرة لاستقراره والأمن الوطني العراقي. يتوقف مستقبل الإقليم على قدرته على تحقيق توازن بين القوى الفاعلة، والتعامل بفعالية مع التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

الاستنتاجات.

١ – مثلما شهدت طبيعة التنافس الدولي والاقليمي تغيير مهم فأن طبيعة القوى الدولية والاقليمية شهدت هي الاخرى تغيير كبير تغير بموجبها ترتيب الدول ودورها في هذا التنافس حيث باتت الصين وروسيا كقوى دولية وايران وتركيا والسعودية كقوى اقليمية جزأ مهم من هذا التنافس.

٢ – انتظمت القوى الدولية والاقليمية المتنافسة بعلاقات ومحاور متشابكة يصعب تفكيكها فهي في ظروف معينة تلتقي حول قضايا معينة وفي ظروف اخرى تختلف وتتنافس وتتصارع في اشارة واضحة الى تغير طبيعة التحالفات والادوار والمصالح.

٣ – تأثر الامن الوطني العراقي بشكل سلبي بطبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط على الرغم من توفر الفرص التي يمكن ان يستثمرها العراق لحمايه امنه الوطني وتحقيق مكاسب جراء هذا التنافس, الا ان طبيعة ارتباطاته الاقليمية والدولية وضعف منظومة صناعة القرار وتشظي قراره الخارجي افضت جميعا الى ضياع الفرص وعززت التحديات التي تواجه الامن الوطني .

التوصيات.

١ – من الافضل لمركز القرار في العراق استحداث وحدة خاصة مهمتها الاساسية متابعة شؤون وحيثيات والتداعيات الممكنة والمحتملة للتنافس الدولي والاقليمي على الوضع الداخلي العراقي وعلى مصالح العراق الخارجية.

٢ – يجب التوصل الى توافق على المستوى الوطني بخصوص طريقة التعاطي مع تداعيات هذا التنافس وعدم التفرد من قبل اي طرف بأي اجراء ممكن ان يعرض مصالح العراق للخطر.

٣ – ان السياسة الخارجية التي تمتاز بكفاءة الاداء القائم على اساس المصلحة والواقعية في السلوك الخارجي قادرة على تحويل المحددات الناتجة عن طبيعة التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط اقتصاديا وسياسيا وعسكريا الى فرص بناءة وهذا ما يجب على السياسة الخارجية العراقية ادراكه والعمل بموجبه عبر العمل على تدنية مخاطر التنافس على المصالح العراقية وتفعيل الفرص المتاحة التي توفر مرونة معينة لصانع القرار العراقي.

٤ – على صناع القرار في العراق ان يدركوا ان هذا التنافس الذي ينطوي على نسب عالية من احتمالية الاصطدام او الصراع بين القوى المختلفة يقوم أيضا على مساحات للتفاهم والالتقاء حول مصالح وتفاهمات معينة يمكن ان تحدث بأي لحظة على غرار الاتفاق الخماسي حول البرنامج النووي الايراني وبالتالي يجب على العراق ان يبني موقفه على اساس واقعي يستبعد حتمية الانجرار وراء رغبات الالتحاق بأحد المحاور المختلفة .

٥ – استنادا الى المنطق الاقتصادي البحت فأن فرص العراق جراء هذا التنافس اكبر من المحددات حيث سيمنح العراق فرصة للمناورة الاقتصادية وحماية اسواقه وتنمية صناعاته بعد تراجع نسب الصادرات الاقليمية التي تمتاز بقدرة عالية على التنافس لا سيما اذا ما نجح صناع القرار بتوفير البدائل الممكنة.

٦ – يجب النظر الى الامن الوطني العراقي وطبيعة التهديدات والفرص المتاحة بمقاربة جديدة تماما تستوعب حقيقة المهددات وطبيعة الفرص لتحويلها الى مكاسب حقيقية تحول دون الاستمرار في حالة التخبط النسبي للتعامل مع ملف التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة.

٧– تحسين قدرات قوات البيشمركة من خلال تدريب متقدم ودعم حكومي لمواجهة التهديدات الإرهابية.

٨– التوصل إلى اتفاق دائم مع بغداد بشأن توزيع إيرادات النفط والمناطق المتنازع عليها.

٩– تحسين إدارة أزمة اللاجئين من خلال طلب مساعدات دولية إضافية وبناء بنية تحتية مستدامة.

قائمة المراجع والهوامش:

- القرآن الكريم.

١– أحمد، عبد الجبار. الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق. مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢– أحمد، عذار. المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية. الطبعة الأولى، المكتبة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١١.

٣– أغوان، علي. قصة جهاز مكافحة الإرهاب في العراق. مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بالدي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، آذار ٢٠١٨، ص ١٢٦.

٤– إميرسون، سارة خليل وأندروا وينر، كيف يفكر العالم؟ التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج. مجلة السياسة الدولية، مصر. متاح على الرابط http://www.siyassa.org.eg/News/3766.aspx : .

٥– البدوي، منير محمد. مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع. مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، بيروت، ١٩٩٣.

٦– البياتي، فراس عبد الكريم. السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥. ط ١، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧.

٧– مجموعة باحثين. القوى العظمى والاستقرار الإقليمي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي. ط ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣.

٨– بدوي، محمد طه. النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية. المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١.

٩– بغدادي، عبد السلام إبراهيم. مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي. سلسلة دراسات، العدد ٣٧٨، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٥.

١٠– جابر، محمد، وعبد الجليل، طارق. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ط ١، مركز الجزيرة للدراسات، القاهرة، ٢٠١٧.

١١– الجبار، حيدر عبد. التنافس الإيراني التركي وأثره على دول الإقليم. الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٧.

١٢- حسن، كاوه. مركز مالكوم كير كارنغي للشرق الأوسط. الرابط: https://carnegieendowment.org/middle-east-east?lang=ar&center=middle

١٣- الحسني، محمود. العلاقات الدولية والإقليمية لكوردستان. القاهرة: مركز الأبحاث، ٢٠٢١.

١٤- الحسني، ناصر. الأمن في الإقليم. بغداد: مؤسسة الفكر، ٢٠٢٢.

١٥- الحمداني، رعد. معضلة الأمن الوطني العراقي. المستقبل العربي، العدد ٣٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠

١٦- حميد، علي فارس. الحشد الشعبي ومقاربات الأمن الوطني العراقي: دراسة في الدور والصياغات الأمنية. في مجموعة باحثين: الحشد الشعبي الرهان الأخير، ط ١، مركز بالدي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥.الحربي، سليمان عبد الله. مفهوم الأمن: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

١٧- حسين، فوزي حسن. التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول. مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٢.

١٨- دالع، مصطفى. الصين وروسيا: هل ينقذان إيران من مخالب ترامب؟ الرابط(https://www.aa.com.tr) :

١٩- دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥.

٢٠- الدوري، فايز. الأمن الوطني. ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

٢١- دورتي، جيمس، وبالستغراف، روبرت. ترجمة: وليد عبد الحي. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

٢٢- الرازي، أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. معجم مقاييس اللغة. الجزء الخامس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

٢٣- الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧.

٢٤- الربيعي، لبنى خميس مهدي. البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي. مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، ٢٠٠٩.

٢٥- الرمضاني، مازن إسماعيل. الأمن القومي العربي والصراع الدولي. بغداد، ١٩٨١.

٢٦- زامل، يوسف عناد، ورسن، عامر عبد. الأمن الوطني: ماهيته، أبعاده، مقوماته، مهدداته، وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي. مجلة الرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، ٢٠١٠.

٢٧- زيدان، ناصر. دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين. ط ١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

٢٨- السعيد، محمد. استراتيجية أمريكية جديدة للصراع مع إيران في العراق. المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، مارس ٢٠١٥.

٢٩- س.، جوزيف، والجمل، مجدي. ترجمة: أمين أحمد. النزاعات الدولية: مقدمة للتاريخ. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، القاهرة، ١٩٩٧.

٣٠- الشابندر، غالب. نحو صياغة إسلامية حولية لنظرية الأمن القومي. مجلة المنتدى، العدد الأول، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف، ٢٠٠٨.

٣١- الشحي، فاطمة أحمد. القضايا الأمنية الآسيوية وأثرها على الدول الخليجية. دار المناهل، الرياض، ٢٠١٨.

٣٢- الشمري، خالد. التنافس الإقليمي في العراق. بيروت: دار النهضة، ٢٠١٩.

٣٣- شيبي، خميسي. الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الغربية: الفترة ١٩٩١-٢٠٠٨. ط ١، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

٣٤- عبد المولى، هايل، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.

٣٥- الطويل، رواء زكي. الأمن الدولي والإستراتيجية: التغيير والإصلاح. دار أسامة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.

٣٦- عباس، فاضل. العلاقات الروسية الصينية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١: منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجًا. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.

٣٧- عبد الحمزة، عادل. الأمن القومي والأمن الإنساني. مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد ٥١، بغداد، ٢٠١٦.

٣٨- عبد الله، جيهان أحمد. "سياسة التعددية الثقافية وانعكاساتها في إقليم كوردستان". مجلة جامعة دهوك، المجلد ٢٣، العدد ٢.

٣٩- عبد الله، فالح. التنافس في آسيا الوسطى. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١.

٤٠- عبد الكريم، سامي. الجغرافيا السياسية لإقليم كوردستان. عمان: المركز العربي، ٢٠٢١.

٤١- عاشور، هاني. مؤسسات الجيش والأمن العراقية الجديدة. مقال منشور، المكتبة الإلكترونية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٦/٣، الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles

٤٢- العاني، محمود. العلاقات الدولية والإقليمية لكوردستان. القاهرة: مركز الأبحاث، ٢٠٢٠.

٤٣- عرفة، خديجة. أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية. ط ١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤.

٤٤- عرفة، محمد السيد. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب. جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط ١، الرياض، ٢٠٠٩.

٤٥- عمر، سيد أبو زيد. مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وإيران. مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٧٦، ٢٠١٨.

٤٦- القزق، طارق. القوة الصلبة التركية: الرؤى والتطبيقات. المركز الديمقراطي العربي، برلين، سبتمبر ٢٠١٨.

٤٧- القاضي، جمال خالد. السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة ترامب. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٧، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.

٤٨- قطيش، نواف. الأمن الوطني وإدارة الأزمات. دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٤٩- كاظم، أحمد عدنان. تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١١-٧٢.

٥٠- كامل، نديليو. لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٠٣، الكويت، ٢٠١٣.

٥١- .الكافي، إسماعيل عبد الفتاح عبد. معجم مصطلحات عصر العولمة. الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٢- الكافي، إسماعيل عبد الفتاح عبد. الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية. دار الكتب العربية، القاهرة، ٢٠٠٥. (https://www.kurdistan24.net/ar/story/815735)

٥٣- مراد، علي عباس. مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليل مقترح. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٥.

٥٤- محمد، كمال. تحديات الاقتصاد الكردي. أربيل: دار المستقبل، ٢٠٢١ و٨٩.

٥٥- محمود، عباس فاضل. دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق. مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣، كلية التربية ابن رشد، بغداد، ٢٠١٢.

٥٦- معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط. مكتبة الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٧- المهندي، حماد. العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية: دراسة حالة العقوبات على إيران. معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، ٢٠١٧.

٥٨- مورغنثاو، هانز. ترجمة: خيري حماد. السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطة والسلام. الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

٥٩- ميرشايمر، جون. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. مأساة سياسة توازن القوى العظمى. النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٢.

٦٠- موقع وزارة الداخلية العراقية. صفحة الشرطة الاتحادية، الرابط : http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx

٦١- موقع وزارة الداخلية العراقية. صفحة وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي، الرابط : http://www.moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=108

٦٢- .الوندي، بشير. جهاز المخابرات العراقي. مطبعة الدار العلمية، بغداد، ١٩٩٨.

٦٣- الوقائع العراقية. قانون تقاعد قوى الأمن الداخلي رقم ١٨ لعام ٢٠١١، العدد ٤٢٠٣.

٦٤- الوقائع العراقية. العدد ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢.

٦٥- الوقائع العراقية. العدد ٣٩٨٣.(6/1/2004)

٦٦- الياسري، علي عبد العزيز. الأمن القومي العراقي: الأبعاد الفكرية والسياسية الإستراتيجية. ط ١، بغداد، ٢٠١٠.

المصادر الأجنبية:

1. Ahmed. 2018.

2. Davis, Eric. Taking Democracy seriously in Iraq. Boston University, 2015.

3. EIA. Report 2023.

4. Forbes. "Iraqi Kurdistan Remains a Vital Strategic Asset for the U.S." 2025.

5. Krahman, Elke. Private Security Companies and the State Monopoly on Violence: A Case of Norm Change. The Peace Research, No. 88, Germany, 2009–13.

6. Lasswell, Harold and Kaplan. American National Security. In J.F. Richard and St. R. Sturm, American Defense Policy, Vol. 10. The Hopkins University Press, 1984.

7. Mac Nainora, Robert. The Essence of Security. New York: Haspen and Row, 1968.

8. Middle East Institute. "The Kurdish Factor in Iran-Iraq Relations." 2023.

9. Natali. 2010.

10. OSW Centre for Eastern Studies. "A New Chapter in Turkish-Iraqi Relations." 2024.

11. PubMed. 2017.

12. RIAC. "A New Oil Campaign in Iraq." 2018.

13. Rubin, Michael. Africa: Iran's Final Frontier, Middle Eastern Outlook. American Enterprise Institute (AEI) Public Policy Research, Washington, No. 2, April 2013–17.

14. Science Direct. Study 2022.

15. Stansfield. 2016.

16. UNHCR. 2021.